

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

الدوحة - قطر

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

صفحة

الفهرس

--	تقرير مدقق الحسابات المستقل
١	بيان المركز المالي
٢	بيان الدخل الشامل
٣	بيان التغيرات في حقوق الملكية
٤	بيان التدفقات النقدية
٢٤-٥	إيضاحات حول البيانات المالية

ق. ر ٨-٩٩

RN: ٤٣٢/JK/FY٢٠٢٤

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام
هيئة تنظيم مركز قطر للمال
الدوحة - قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم") التي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية متضمنة معلومات حول السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لهيئة التنظيم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن هيئة التنظيم وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين الصادرة في "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية لهيئة التنظيم في دولة قطر. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

معلومات أخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي ولكنها لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي تأكيد أو استنتاج حولها.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

معلومات أخرى (تتمة)

في ما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى عند توفرها، وبذلك، نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية.

عند قراءتنا لمعلومات التقرير السنوي لهيئة التنظيم، وإذا ما خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والأحكام المطبقة من القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون مركز قطر للمال. كما تعتبر مسؤولية عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة هيئة التنظيم على الاستمرارية، والإفصاح متى كان ذلك مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تتو الإدارة تصفية هيئة التنظيم أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية لهيئة التنظيم.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدفنا بالحصول على تأكيد معقول في ما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر تلك الأخطاء جوهرية، مجتمعة أو منفردة، في ما إذا كان يُتوقع أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق ووفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقدير المهني ونحتفظ بالشك المهني خلال عملية التدقيق، كما نقوم أيضاً بما يلي:

➤ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. إن خطورة عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال تفوق تلك الناتجة عن خطأ، حيث يشتمل الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو سوء تمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

➤ الإطلاع على نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

➤ تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تنثير شكوكاً جوهرية حول قدرة هيئة التنظيم على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بهيئة التنظيم إلى توقف أعمال هيئة التنظيم على أساس مبدأ الاستمرارية.

تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

كما أننا نتواصل مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة في ما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له، وملاحظات التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

لقد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا. برأينا أيضاً، إن هيئة التنظيم تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. لقد استحصلنا على جميع المعلومات والاستفسارات الضرورية لعملية التدقيق. بناءً على المعلومات التي توفرت لنا، نحن لسنا على علم بأي انتهاكات لقانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ خلال العام، والتي قد يكون لها تأثير سلبي يؤثر بشكل جوهري على نشاط هيئة التنظيم أو على مركزها أو أدائها المالي.

عن ديلويت آند توش

فرع قطر



جوزف خليفة

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم ٤٣٣

الدوحة - قطر

١٢ مارس ٢٠٢٤

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

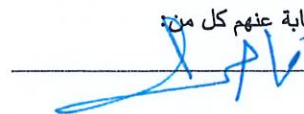
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	إيضاح	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
٩٠	٦٧٩	٤	أثاث ومعدات
٤٨٨	٧٣٩	٥	موجودات غير ملموسة
١,١١١	١,٨٥٩	٦	حق استخدام الموجودات
٧,٣١٦	٨,٥٤٣	٧	مبالغ مستحقة من أطراف ذات العلاقة
٩,٠٠٥	١١,٨٢٠		إجمالي الموجودات غير المتداولة
			الموجودات المتداولة
٤,٩٩٦	٧,٦١٦	٧	ذمم مدينة ودفعات مقدمة
٣٨,٢٥٨	٣٨,٧٦٨	٨	نقد وما يعادله
٤٣,٢٥٤	٤٦,٣٨٤		إجمالي الموجودات المتداولة
٥٢,٢٥٩	٥٨,٢٠٤		إجمالي الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
٢٤,٥١٢	٢٦,٦٦٠	٩	الاحتياطي العام
٩,٥٣٠	١١,٣١٤	٩	الفائض المحتفظ به
٣٤,٠٤٢	٣٧,٩٧٤		إجمالي حقوق الملكية
			المطلوبات
			المطلوبات غير المتداولة
٥٠	١,٠٦٣	٦	مطلوبات إيجار
٧,١٩٢	٨,٥٤٣	١٠	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
٧,٢٤٢	٩,٦٠٦		إجمالي المطلوبات غير المتداولة
			المطلوبات المتداولة
١,٠٧٨	٨١٧	٦	مطلوبات الإيجار
٩,٨٩٧	٩,٨٠٧	١١	ذمم دائنة ومستحقات
١٠,٩٧٥	١٠,٦٢٤		إجمالي المطلوبات المتداولة
١٨,٢١٧	٢٠,٢٣٠		إجمالي المطلوبات
٥٢,٢٥٩	٥٨,٢٠٤		إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

تمت الموافقة على البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٩ فبراير

٢٠٢٤ ووقعها بالنيابة عنهم كل من:



ميكيل ج. راين
الرئيس التنفيذي



فاطمة المير
المدير التنفيذي للشؤون المالية والمدير التنفيذي للعمليات

تم إعداد هذا البيان من قبل هيئة التنظيم وختمه من قبل مدققي الحسابات لأغراض التعريف فقط.

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية



هيئة تنظيم مركز قطر للمال
بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢	٢٠٢٣	إيضاح	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
			الإيرادات
--	--	١٢	غرامات مالية
١,٥٥٤	١,٤٦٩		إيرادات الرسوم
٦٣٣	١,٦١٥		إيرادات الفوائد
١٥	١٥		إيرادات أخرى
٢,٢٠٢	٣,٠٩٩		إجمالي الإيرادات
			المصاريف
(٣٣,٠٧٩)	(٣٥,٨٧٨)		رواتب وتكاليف أخرى ذات الصلة
(٤,٩٩٦)	(٤,٩٧٥)	١٣	مصاريف عمومية وإدارية
(٨٩٧)	(٨٧٩)		مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
(٧)	(٥)	٧	مؤونات خسارة للموجودات المالية
(٤٥)	(٥٧)		تكلفة تمويل تتعلق بمطلوبات الإيجار
(٣٩,٠٢٤)	(٤١,٧٩٤)		إجمالي المصاريف
(٣٦,٨٢٢)	(٣٨,٦٩٥)		نقص الإيرادات على مصاريف السنة قبل الاعتمادات المالية
٤٢,٢٢٧	٤٥,٦٢٣	٢	اعتمادات مالية من الحكومة
٥,٤٠٥	٦,٩٢٨		إجمالي الدخل الشامل للسنة

تم إعداد هذا البيان من قبل الإدارة وتم ختمه من قبل مدققي الحسابات لأغراض التعريف فقط.

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية



هيئة تنظيم مركز قطر للمال
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

إجمالي حقوق الملكية	الفائض المحتفظ به	الاحتياطي العام	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٣١,٤٣٧	٩,٣٩٤	٢٢,٠٤٣	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢
٥,٤٠٥	٥,٤٠٥	--	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(٢,٨٠٠)	(٢,٨٠٠)	--	سداد الأموال إلى وزارة المالية
--	(٢,٤٦٩)	٢,٤٦٩	تحويل إلى الاحتياطي العام
٣٤,٠٤٢	٩,٥٣٠	٢٤,٥١٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
٦,٩٢٨	٦,٩٢٨	--	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(٢,٩٩٦)	(٢,٩٩٦)	--	سداد الأموال إلى وزارة المالية
--	(٢,١٤٨)	٢,١٤٨	تحويل إلى الاحتياطي العام
٣٧,٩٧٤	١١,٣١٤	٢٦,٦٦٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

تم إعداد هذا البيان من قبل هيئة التنظيم وختمه من قبل مدققي الحسابات لأغراض التعريف فقط.

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية



هيئة تنظيم مركز قطر للمال
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢	٢٠٢٣	إيضاحات
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
(٣٦,٨٢٢)	(٣٨,٦٩٥)	أنشطة التشغيل
		نقص الإيرادات على مصاريف السنة قبل الاعتمادات المالية
		تعديلات:
٢٢	٨٦	٤ استهلاك أثاث ومعدات
١,٧١٨	١,٤٣٧	٦ استهلاك حق استخدام الموجودات
٦٢	٦٢	٥ إطفاء موجودات غير ملموسة
٧	٥	٧ مؤونات خسائر للموجودات المالية
١,٦٨٤	١,٥٦٤	مؤونات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
٥٠	--	شطب الموجودات غير ملموسة
--	١	ربح من استبعاد أثاث ومعدات
(٦٣٣)	(١,٦١٥)	إيرادات فوائد
٤٥	٥٧	تكلفة تمويل
(٣٣,٨٦٧)	(٣٧,٠٩٨)	
(٢,٠٠٤)	(١,٧٩١)	التغيرات في رأس المال العامل:
٧٢٣	٤٧١	ذمم مدينة ومدفوعات مسبقة
(٣٥,١٤٨)	(٣٨,٤١٨)	ذمم دائنة ومستحقات
		التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
٣٥٨	٩٧٢	الفوائد المستلمة
(٤٩٤)	(٢٩٣)	١٠ مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة
(٤٥)	(٥٧)	تكلفة التمويل المدفوعة
(٣٥,٣٢٩)	(٣٧,٧٩٦)	التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
		نشاطات استثمارية
(٤١)	(٦٧٦)	٤ شراء أثاث ومعدات
(٩٦)	(٣١٣)	٥ شراء موجودات غير ملموسة
(١٣٧)	(٩٨٩)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
		أنشطة التمويل
٤٢,١٥٦	٤٣,٧٢٨	٢ اعتمادات مالية مستلمة من الحكومة
(١,٧٤١)	(١,٤٣٢)	٦ سداد مطلوبات الإيجار
(٢,٨٠٠)	(٢,٩٩٦)	سداد لوزارة المالية
٣٧,٦١٥	٣٩,٣٠٠	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
٢,١٤٩	٥١٥	صافي الزيادة في النقد وما يعادله
٣٦,١٩٢	٣٨,٣٤١	النقد وما يعادله في بداية السنة
٣٨,٣٤١	٣٨,٨٥٦	٨ النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر

تم إعداد هذا البيان من قبل الإدارة وتم ختمه من قبل مدققي الحسابات لأغراض التعريف فقط.

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

١. معلومات عامة

تم إنشاء مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات لكي تساهم في إنشاء الأعمال المصرفية العالمية وتقديم الخدمات المالية وأنشطة التأمين وأعمال المراكز الرئيسية للشركات والأنشطة المتعلقة بها داخل قطر.

يتكون مركز قطر للمال من أربع هيئات وهي هيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، والمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال، ومحكمة التنظيم بمركز قطر للمال. إن مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال والمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال، ومحكمة التنظيم بمركز قطر للمال هي هيئات مستقلة عن بعضها البعض وعن حكومة قطر.

تتولى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهي الهيئة الرقابية المستقلة، أعمال تنظيم التراخيص والإشراف على مؤسسات الخدمات المالية والشركات الأخرى التي تمارس أعمالها في مركز قطر للمال. والعنوان المسجل لمكتب هيئة التنظيم هو ص.ب. ٢٢٩٨٩ الدوحة، دولة قطر.

تتعلق هذه البيانات المالية فقط بإيرادات ومصاريف وموجودات ومطلوبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال ولا تشمل أية أجهزة أخرى تابعة لمركز قطر للمال.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من قبل مجلس إدارة هيئة التنظيم بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٢٤.

٢. التبعية الاقتصادية

تعتمد هيئة تنظيم مركز قطر للمال على الاعتمادات المالية المقدمة من حكومة دولة قطر لتمويل نفقاتها التشغيلية والرأسمالية.

خلال السنة قدمت الحكومة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال اعتمادات مالية بمبلغ ٤٣,٧٢٨ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٢: ٤٢,١٥٦ ألف دولار أمريكي)، بما فيها اعتمادات مستلمة مقدماً بمبلغ ٢,٢٣٩ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٢: ٢,٦٧٧ ألف دولار أمريكي). بعد التعديلات على حركة الاعتمادات الحكومية المستلمة مقدماً والمستحقة الاستلام بمبلغ ٨,٩٢٧ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٢: ٧,٤٦٩ ألف دولار أمريكي)، تم الاعتراف بمبلغ ٤٥,٦٢٣ ألف دولار أمريكي في بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ٤٢,٢٢٧ ألف دولار أمريكي).

يحق لهيئة تنظيم مركز قطر للمال الاحتفاظ بأي فائض من الاعتمادات المقدمة من قبل الحكومة وفقاً للمادة (١٤) من قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥، ولذلك فإن هذه الاعتمادات تعامل كجزء من الفائض المحتفظ به.

٣. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية

٣.١ أسس الإعداد

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمتطلبات المعمول بها في قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥.

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية.

٣. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

٣.١ أسس الإعداد (تتمة)

بيان الامتثال (تتمة)

العملة الوظيفية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال هي الريال القطري ("QAR"). ومع ذلك، فقد تم عرض هذه البيانات المالية بالدولار الأمريكي ("USD")، وهي عملة العرض لهيئة تنظيم مركز قطر للمال حيث تم إنشاء هيئة تنظيم مركز قطر للمال من أجل ترخيص وتنظيم الشركات والأفراد الذين يقدمون خدمات مالية في مركز قطر للمال أو منه.

بما أن سعر صرف الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي، فقد تم تحويل الأرصدة والمعاملات بالريال القطري إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف الثابت البالغ ٣,٦٤٥ ريال قطري للدولار الأمريكي وجميع البيانات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي مقربة إلى أقرب ألف دولار أمريكي.

٣.٢ تغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

تتوافق سياسات المحاسبة المعتمدة مع سياسات السنة المالية السابقة، باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي أصدرها مؤخراً مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB) وتفسيرات اللجنة الدولية للتقارير المالية (IFRIC) اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٣ :

٣.٢.١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تسري على السنة الحالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، التي أصبحت سارية للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، في هذه البيانات المالية.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

يسري تطبيقها للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد

١ يناير ٢٠٢٣

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) أن يتم قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء ويوفر نهج قياس وعرض موحد لجميع عقود التأمين. تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق هدف المحاسبة المتسقة والقائمة على المبادئ لعقود التأمين. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤) عقود التأمين كما في ١ يناير ٢٠٢٣.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) - تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض البيانات المالية وبيان الممارسة رقم ١ يناير ٢٠٢٣
(٢) الخاص بالمعايير الدولية للتقارير المالية إصدار الأحكام الجوهرية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) - تعريف التقديرات المحاسبية

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) ضرائب الدخل - الضرائب المؤجلة المتعلقة ١ يناير ٢٠٢٣
بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) - الإصلاح الضريبي العالمي - القواعد ١ يناير ٢٠٢٣
النموذجية للركيزة الثانية

لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة أي أثر جوهري على الأرصدة المسجلة في السنوات الحالية والسابقة.

٣. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

٣.٢.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي لم يحن موعد تطبيقها بعد ولم يتم تطبيقها من قبل الهيئة بشكل مبكر
لم تعتمد هيئة التنظيم في وقت مبكر المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية التي تم سبق أن تم إصدارها ولم تتخذ بعد.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) - عرض البيانات المالية - تصنيف المطلوبات ١ يناير ٢٠٢٤، يُسمح بالتطبيق المبكر
على أنها متداولة أو غير متداولة

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) تاريخ سريان التطبيق غير محدد. التطبيق
- بيع أو المساهمة في الأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو المشروع المشترك الاختياري متاح.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) بيان التدفقات النقدية والمعايير الدولية للتقارير ١ يناير ٢٠٢٤، يُسمح بالتطبيق المبكر
المالية رقم (٧)
الأدوات المالية: الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) - الافتقار لقابلية التبادل ١ يناير ٢٠٢٥، يُسمح بالتطبيق المبكر

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) عقود الإيجار: تعديلات ١ يناير ٢٠٢٤، يُسمح بالتطبيق المبكر
لتوضيح كيفية قيام البائع - المستأجر لاحقاً بقياس معاملات البيع وإعادة التأجير

تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للهيئة عندما تكون قابلة للتطبيق، كما أن تطبيق هذه
المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون له أي تأثير جوهري على البيانات المالية للهيئة في فترة التطبيق الأولي.

٣.٣ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الاعتراف بالإيرادات

الإيرادات رسوم مقابل خدمات تقدم لفترة زمنية معينة

يتم الاعتراف بالإيرادات الرسوم المكتسبة مقابل تقديم خدمات لفترة زمنية على مدى تلك الفترة. يشمل ذلك رسوم الترخيص السنوية المكتسبة من المؤسسات الخاضعة لرقابة هيئة التنظيم.

إن إيرادات الرسوم الناتجة عن معالجة الطلبات هي غير قابلة للاسترداد، وبالتالي يتم الاعتراف بها كإيرادات عند استلامها.

غرامات مالية

بموجب أنظمة الخدمات المالية، تمتلك هيئة تنظيم مركز قطر للمال صلاحية فرض غرامات مالية عندما ترى أن الشخص (حسب التعريف الوارد في أنظمة الخدمات المالية) قد انتهك أحد المتطلبات ذات الصلة المنصوص عليها في البند الأول من المادة (٨٤) من أنظمة الخدمات المالية. كما أن المبادئ التي يجب على هيئة تنظيم مركز قطر للمال اتباعها عند تحديد مبلغ الغرامة المالية المفروض لمثل هذه المخالفات، محدّدة في "البيان العام بالسياسات والإجراءات التنفيذية للعام ٢٠١٢" الصادر عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال. تتم المحاسبة عن الغرامات المالية عند قيامها بناء على التقييم المتصل بالقيود الناشئة عن المقابل المتغير.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

اعتمادات مالية من الحكومة

يتم الاعتراف بالاعتمادات المالية من الحكومة بقيمتها العادلة عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن هيئة تنظيم مركز قطر للمال ستقوم باستلام الاعتمادات، ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل على مدار المدة اللازمة لمطابقتها مع التكاليف التي يتم تعويضها بهذه الإيرادات. يتم التعامل مع الفائض من الاعتمادات المقدّمة من الحكومة على أنه اعتمادات مالية مستلمة مقدّماً تحت بند "ذمم دائنة مستحقة" ويتم تدويرها إلى السنة التالية.

أثاث ومعدات

تُقاس بنود الأثاث والمعدات بالتكلفة ناقص الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت.

يتم الاعتراف بالاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدّرة للموجودات كالتالي:

أثاث وتجهيزات	٣ سنوات
معدّات مكتبية	٣ سنوات
تحسينات على الإيجار	٣ سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل

٣.٣ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

موجودات غير ملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة تكلفة شراء برامج الكمبيوتر وبرامج مطوّرة داخلياً. وتُقاس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بشكل منفصل مبدئياً بالتكلفة. تتمّ رسملة التكاليف المرتبطة بتطوير برامج الحاسوب المخصصة للاستخدام الداخلي فقط إذا كان تصميم البرامج ممكناً تقنياً ولدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال الموارد والنية في إكمال تطويره والقدرة على استخدامه بعد اكتماله. بالإضافة إلى ذلك، تتمّ رسملة التكاليف فقط لو كان من الممكن تحديد الموجودات بصورة منفصلة وكان من الممكن أن تنتج تلك الموجودات منافع اقتصادية مستقبلية وأنه من الممكن قياس تكلفة التطوير بصورة موثوقة بها.

يتمّ تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. يتمّ إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى فترة ثلاث سنوات، في ما عدا نظام الإفصاح الإلكتروني للبيانات والقوائم المالية وبرنامج مايكروسوفت داينامكس إيه إكس الذي يتمّ إطفاءه على مدى خمس سنوات تبدأ من توفر الموجودات في الاستخدام المطلوب منه. يتمّ الاعتراف بهذا المصاريف ضمن المصاريف العمومية والإدارية في بيان الدخل الشامل.

تتمّ رسملة المصاريف اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في القائمة المعينة التي تتعلق بها. عندما لا يكون هناك موجودات غير ملموسة يمكن الاعتراف بها، يتمّ تحميل مصاريف التطوير على قائمة الدخل الشامل عند تكبدها.

يتمّ الاعتراف بالمصاريف المتكبدة في الأبحاث أو في مرحلة الأبحاث للمشروع الداخلي كمصاريف في الفترة التي يتمّ تكبدها فيها.

عقود الإيجار

تقوم هيئة التنظيم بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن شروط إيجار، بمعنى إذا كان العقد يمنح الحق في السيطرة على الموجودات المحددة لفترة من الوقت في مقابل المبالغ المدفوعة فيه.

هيئة التنظيم كمستأجر

تطبق هيئة تنظيم مركز قطر للمال نهجاً وحيداً للاعتراف والقياس في جميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات المنخفضة القيمة. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالاعتراف بمطلوبات الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار وحق استخدام الموجودات التي تمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

١. حق استخدام الموجودات

تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالاعتراف بحق استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي تاريخ توافر الموجودات الأساسية للاستخدام). يتمّ قياس حق استخدام الموجودات بالتكلفة، مطروحاً منها أي استهلاك متراكمة للانخفاض في القيمة، وتعديلها لأي عملية إعادة تقييم لالتزامات الإيجار. تشمل تكلفة حق استخدام الموجودات على مقدار مطلوبات الإيجار المدرجة، والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة، ومدفوعات الإيجار التي تمت في تاريخ البدء أو قبله، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة. يتمّ استهلاك حق استخدام الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي المقدّر للموجودات، أيهما أقرب. والأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كما يلي:

مكاتب	٣ سنوات
معدات مكتبية	٣ سنوات
المركبات	٣ سنوات

إذا كانت ملكية الموجودات المستأجرة تنقل إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال في نهاية فترة التأجير أو إذا كانت التكلفة تعكس ممارسة خيار الشراء، يتمّ احتساب الاستهلاك باستخدام العمر الإنتاجي المقدّر للموجودات. يخضع حق استخدام الموجودات أيضاً لانخفاض القيمة.

٣.٣ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

٢. متطلبات الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بإدراج مطلوبات الإيجار المُقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتعين إجراؤها على مدى عقد الإيجار. تتضمن مدفوعات الإيجار مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمنة) مطروحاً منها حوافز الإيجار مستحقة القبض ومدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، والمبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. يتم الاعتراف بمدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصاريف (ما لم يتم تكبدها لإنتاج مخزون) في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يطلب القيام بالمدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم هيئة تنظيم مركز قطر للمال معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا كان سعر الفائدة المدرج في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، تتم زيادة مبلغ مطلوبات الإيجار لتعكس تراكم الفائدة وتخفيض مدفوعات الإيجار التي تم القيام بها. بالإضافة إلى ذلك، تتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغيرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن تغيير في مؤشر أو معدل يستخدم لتحديد مدفوعات الإيجار) أو تغيير في تقييم خيار شراء الموجودات الأساسية.

٣. عقود إيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات المنخفضة القيمة

طبقت هيئة تنظيم مركز قطر للمال الإعفاء الخاص بعقود الإيجار قصيرة الأجل، على العقود الخاصة بالمبنى (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تقوم أيضاً بتطبيق الإعفاء على الاعتراف بعقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة لإيجار المعدات المكتبية التي تعتبر ضئيلة القيمة (أي أقل من ٥,٠٠٠ دولار أمريكي). يتم إدراج مدفوعات الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

تدني قيمة الموجودات غير المالية

تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتقييم في تاريخ كل بيان للمركز المالي للتأكد من وجود أي مؤشر لاحتمال انخفاض قيمة أي موجودات. إذا وجد أي مؤشر كهذا، أو إذا كان ضرورياً إجراء فحص سنوي لتحديد انخفاض قيمة أي موجودات، تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتقدير المبلغ الممكن استرداده من الموجودات. يُحدد المبلغ الممكن استرداده من أي موجودات بالقيمة العادلة للموجودات ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمتها في حال الاستخدام أيهما أعلى، ويتم تحديده لكل موجود بمفرده، ما لم تكن الموجودات لا تنتج إيرادات نقدية منفصلة بشكل ملحوظ عن إيرادات موجودات أخرى أو مجموعة موجودات أخرى.

الموجودات المالية

التصنيف

تصنف هيئة تنظيم مركز قطر للمال موجوداتها المالية استناداً إلى فئة القياس التالية:

- موجودات سيتم قياسها بالتكلفة المطفأة

يعتمد التصنيف على معيارين:

- نموذج أعمال هيئة التنظيم لإدارة الموجودات
- وما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات تمثل "مدفوعات أصل الدين والفائدة (الربح) فقط" على المبلغ الأساسي المستحق ("معياري SSPI")

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

اعتراف وقياس

تصنف الموجودات المالية، عند الاعتراف المبدئي، كما تُقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال البنود الشاملة الأخرى، وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ونموذج أعمال هيئة تنظيم مركز قطر للمال لإدارة هذه الموجودات. تقوم هيئة التنظيم مبدئياً بقياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها، في حالة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات.

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف بالموجودات المالية (أو جزء من موجودات مالية أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) مبدئياً في أي من الحالات التالية:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الموجودات
- أو قيام هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتحويل حقوقها لاستلام تدفقات نقدية من الموجودات أو قد تعهدت بدفع المبلغ المستلم كاملاً وبدون تأخير كبير إلى طرف ثالث بموجب ترتيبات للتمرير، وإما (أ) أن تكون قد قامت فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات إلى حد كبير، أو (ب) لم تقم فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو بالاحتفاظ بها ولكنها حوّلت السيطرة على الموجودات.

تدني قيمة الموجودات المالية

تعترف هيئة تنظيم مركز قطر للمال بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة أدوات الدين. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع هيئة تنظيم مركز قطر للمال استلامها، ويتم خصمها بسعر تقريبي لسعر الفائدة الفعلي الأصلي. تتضمن التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو غيرها من التعزيزات الائتمانية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

المطلوبات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

تدرج جميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة المباشرة.

تشتمل المطلوبات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال على مطلوبات إيجار تمويلي وذمم دائنة ومصاريف مستحقة الدفع.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كالتالي:

ذمم تجارية دائنة ومستحقات

نظراً للطبيعة القصيرة الأجل لهذه المطلوبات، يتم تسجيل الذمم الدائنة والمبالغ المستحقة الدفع للمبالغ المستحقة مستقبلاً والمتعلقة بالبضائع والخدمات التي تم الحصول عليها بدون خصم، سواء استلمت فاتورة المورد أم لم تستلم.

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية في حالة دفع أو إلغاء أو انتهاء سريان مطلوبات. عندما تستبدل مطلوبات مالية حالية بمطلوبات أخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل جوهري في شروط مطلوبات حالية، يعامل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء للاعتراف بالمطلوبات الحالية واعتراف بالمطلوبات الجديدة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيم الدفترية في بيان الدخل الشامل.

٣. أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

النقد وما يعادله

يشتمل النقد والبنود المماثلة للنقد على أرصدة نقدية وودائع لدى البنوك محتفظ بها لغرض الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل، وهي قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد معلوم القيمة وتخضع لمخاطر غير مادية للتغير في القيمة.

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكوّن النقد والبنود المماثلة للنقد من أرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل تستحق خلال ١٢ شهراً أو أقل.

المخصصات

يتمّ الاعتراف بالمخصصات عندما (أ) يكون لدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال التزام (قانوني أو حكومي) ناشئ عن حدث سابق، و(ب) تكون تكاليف تسوية الالتزام تستلزم تدفقات خارجة من المنافع الاقتصادية لسداد تلك الالتزامات و(ج) يمكن قياسها بصورة موثوقة. عندما تتوقع هيئة تنظيم مركز قطر للمال أن يتمّ ردّ المخصص جزئياً أو كلياً، يتمّ الاعتراف بالسداد كموجودات منفصلة، ولكن فقط عندما يتمّ تأكيد السداد بشكل مبدئي. يتمّ عرض المصروفات المتعلقة بالمخصص في بيان الدخل الشامل بعد خصم أي استردادات.

إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتمّ خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي الذي يعكس، عند الحاجة، المخاطر الخاصة بالمطلوبات. عند استخدام الخصم، يتمّ الاعتراف بالزيادة في المخصص بسبب مرور الوقت كتكلفة تمويل.

تكاليف منافع التقاعد

عقب قرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ٢٠١١ بخصوص تطبيق أحكام قانون التقاعد والمعاشات رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ (القانون) لكافة الموظفين القطريين بهيئة التنظيم، انضمت هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى صندوق المعاشات الذي تديره الهيئة العامة للتقاعد والتأمين الاجتماعي في ٢٦ يناير ٢٠١١.

ويتوجب على جميع الموظفين القطريين المساهمة بنسبة ٧٪ وهيئة تنظيم مركز قطر للمال بنسبة ١٤٪ من دخل الموظفين الخاضع للاقتطاع التقاعدي. يتمّ الاعتراف بمساهمة هيئة التنظيم كمصروف في بيان الدخل الشامل.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدّم هيئة تنظيم مركز قطر للمال مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يستند استحقاق هذه المكافآت على الراتب النهائي للموظف ومدة الخدمة، مع مراعاة إكمال الحد الأدنى من فترة الخدمة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧. أما الحد الأقصى لعدد سنوات الخدمة المؤهلة فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بموجب هذه السياسة فهي ١٠ سنوات و ٢٠ سنة للموظفين الوافدين والقطريين على التوالي. تستحقّ مكافآت نهاية الخدمة عند استقالة الموظف أو إنهاء خدمته. يتمّ استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

العملات الأجنبية

يتمّ تحويل المعاملات التي تتمّ بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة، وتحوّل الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. وتدرج مكاسب وخسائر صرف العملات ضمن بيان الدخل الشامل.

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤. أئاث ومعدات

إجمالي	تأمينات مباني مستأجرة	أعمال قيد التنفيذ	معدات المكتب	أثاث وتجهيزات
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
١,٩٨٨	١,٠٠٠	٤٤	١٨١	٧٦٣
٤١	--	--	١	٤٠
(٧٠)	--	--	--	(٧٠)
١,٩٥٩	١,٠٠٠	٤٤	١٨٢	٧٣٣
٧٨٦	٢٧٥	٦٦	٢٢٥	٢٢٠
(١١٠)	--	(١١٠)	--	--
(١,٧٩٢)	(١,٠٠٠)	--	(١٣٠)	(٦٦٢)
٨٤٣	٢٧٥	--	٢٧٧	٢٩١
١,٩١٧	١,٠٠٠	--	١٥٧	٧٦٠
٢٢	--	--	١٢	١٠
(٧٠)	--	--	--	(٧٠)
١,٨٦٩	١,٠٠٠	--	١٦٩	٧٠٠
٨٦	٢٣	--	٢٧	٣٦
(١,٧٩١)	(١,٠٠٠)	--	(١٣٠)	(٦٦١)
١٦٤	٢٣	--	٦٦	٧٥
٦٧٩	٢٥٢	--	٢١١	٢١٦
٩٠	--	٤٤	١٣	٢٣

التكلفة:

في ١ يناير ٢٠٢٢
إضافات خلال السنة
استبعاد / شطب خلال السنة
رصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إضافات خلال السنة
تحويلات خلال السنة
استبعاد / شطب خلال السنة
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الإستهلاك:

في ١ يناير ٢٠٢٢
مصاريف السنة
استبعاد / شطب خلال السنة
رصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
مصاريف السنة
استبعاد / شطب خلال السنة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

صافي القيمة الدفترية:

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥. الموجودات غير الملموسة

إجمالي	أعمال قيد التنفيذ	تطوير البرامج	برامج الكمبيوتر	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
				التكلفة:
٣,٦٧٧	٣٨٠	٢,٦٧٧	٦٢٠	في ١ يناير ٢٠٢٢
٩٦	٩٦	--	--	إضافات خلال السنة
(٥٠)	(٥٠)	--	--	شطب خلال السنة
٣,٧٢٣	٤٢٦	٢,٦٧٧	٦٢٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
٣٧٥	٢١٥	١٦٠	--	إضافة خلال السنة
(٦٢)	(٦٢)	--	--	شطب خلال السنة
٤,٠٣٦	٥٧٩	٢,٨٣٧	٦٢٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
				الإطفاء:
٣,١٧٣	--	٢,٥٩٣	٥٨٠	في ١ يناير ٢٠٢٢
٦٢	--	٤٢	٢٠	مصاريف السنة
--	--	--	--	شطب خلال السنة
٣,٢٣٥	--	٢,٦٣٥	٦٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
٦٢	--	٤٣	١٩	مصاريف السنة
--	--	--	--	شطب
٣,٢٩٧	--	٢,٦٧٨	٦١٩	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
				صافي القيمة الدفترية:
٧٣٩	٥٧٩	١٥٩	١	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
٤٨٨	٤٢٦	٤٢	٢٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦. الإيجار

(أ) هيئة تنظيم مركز قطر للمال كمستأجر

تملك هيئة تنظيم مركز قطر للمال عقود إيجار للمكاتب ومعدات المكاتب والمركبات المستخدمة في عملياتها. تبلغ مدة إيجار المساحات المكتبية سنة واحدة، وعادة ما تكون مدة إيجار المعدات المكتبية والمركبات ثلاث سنوات.

في ما يلي بيان القيم الدفترية لحق استخدام الموجودات و مطلوبات الإيجار الخاصة بهيئة التنظيم والحركة عليها خلال السنة:

حقوق استخدام موجودات	معدات مكتبية	مساحة مكتبية	مركبات	الإجمالي
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
كما من ١ يناير ٢٠٢٢	١٧٨	٩١٠	١٦	١,١٠٤
إضافات	٨٣	١,٦١٤	٢٨	١,٧٢٥
مصاريف استهلاك	(١٠٢)	(١,٥٨٣)	(٣٣)	(١,٧١٨)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٥٩	٩٤١	١١	١,١١١
إضافات	--	٢,٠٨١	١٠٣	٢,١٨٤
مصاريف الاستهلاك	(١٠٩)	(١,٢٩٤)	(٣٣)	(١,٤٣٦)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٥٠	١,٧٢٨	٨١	١,٨٥٩

مطلوبات الإيجار	٢٠٢٣	٢٠٢٢
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
كما في ١ يناير	١,١٢٨	١,١٤٤
إضافات	٢,١٨٤	١,٧٢٥
مصاريف فوائد	٥٧	٤٥
مدفوعات	(١,٤٨٩)	(١,٧٨٦)
كما في ٣١ ديسمبر	١,٨٨٠	١,١٢٨

تعرض في بيان المركز المالي كالتالي:

جزء متداول	٢٠٢٣	٢٠٢٢
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
جزء غير متداولة	٨١٧	١,٠٧٨
	١,٠٦٣	٥٠
	١,٨٨٠	١,١٢٨

اعترفت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بمصاريف الإيجار من عقود الإيجار قصيرة الأجل بقيمة ١٦٩ ألف دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢٧٩ ألف دولار أمريكي) (إيضاح ١٣).

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٧. ذمم مدينة ومدفوعات مسبقة

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٤,١٥١	٥,٩٦٥	مبلغ مستحق من أطراف ذات علاقة - متداول (إيضاح ١٥)
٣٨٠	١,٠٢٣	فوائد مستحقة
٤١٦	٦٠٨	مصاريف مدفوعة مقدماً
٤٩	٢٠	ذمم مدينة أخرى
٤,٩٩٦	٧,٦١٦	

تم تصنيف المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة كما يلي:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٤,١٥١	٥,٩٦٥	جزء متداول
٧,٣١٦	٨,٥٤٣	جزء غير متداول
١١,٤٦٧	١٤,٥٠٨	مبلغ مستحق من أطراف ذات علاقة* (إيضاح ١٥)

*ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٧، قررت هيئة تنظيم مركز قطر للمال الاعتراف بالمطلوبات المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين في البيانات المالية. بلغ مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين ٨.٥٤٣ ألف دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تم الاعتراف بمبلغ (٢٠٢٢: ٧.٣١٦ ألف دولار أمريكي منها) كمؤونات لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين (٢٠٢٢: ٤٥ ألف دولار أمريكي متعلقة بالموظفين المعارين إلى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). تم الاعتراف بنفس المبلغ كذمم مدينة من وزارة المالية ومصرف قطر المركزي على التوالي بناءً على كتاب تأكيد مستلم لتعويض هيئة تنظيم مركز قطر للمال عن مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة.

٨. النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله في بيان التدفقات النقدية ما يلي:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٦,٨٤٣	٦,٢٦٣	أرصدة لدى البنوك
٣١,٤٩٨	٣٢,٥٩٣	ودائع قصيرة الأجل*
٣٨,٣٤١	٣٨,٨٥٦	النقد وما يعادله وفقاً لبيان التدفقات النقدية
(٨٣)	(٨٨)	ناقص: مؤونات الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع القصيرة الأجل
٣٨,٢٥٨	٣٨,٧٦٨	النقد وما يعادله وفقاً لبيان المركز المالي

*وهي تعتبر الودائع لدى البنوك المحتفظ بها لغرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجل، وبسعر فائدة سنوي يبلغ ٦.٢٥٪ (٢٠٢٢: ٥.٥٠٪) واستحقاق أصلي أقل من ٣ أشهر أو أكثر من ٣ أشهر إذا كان قابلاً للاستدعاء على يطلب.

٨. النقد وما يعادله (تتمة)

الحركة في مؤونات خسائر الائتمان المتوقعة للودائع قصيرة الأجل هي كما يلي:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٧٦	٨٣	الرصيد كما في ١ يناير
٧	٥	مصاريف السنة
٨٣	٨٨	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

٩. حقوق الملكية

بموجب المادة ١٤ من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥، "يجوز الاحتفاظ بأي فوائض في الدخل (سواء كانت مدرجة في الموازنة أم لا) من قبل هيئة التنظيم أو إعادتها إلى الدولة حسبما تقرر هيئة التنظيم".

ينص البند ٦ من الجدول ١ من أنظمة الخدمات المالية على أنه "يجوز أيضًا تطبيق أي فوائض في الدخل على النفقات لسداد أي مديونية تتكبدها هيئة التنظيم أو لإنشاء احتياطي عام واحتياطيات أخرى قد تراها هيئة التنظيم مناسبة بشكل معقول".

الاحتياطي العام

تماشيًا مع الأحكام المذكورة أعلاه، وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في ٢٩ فبراير ٢٠٢٤، على تحويل ٢,١٤٨ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٢: ٢,٤٦٩) من الفائض المحقق به إلى الاحتياطي العام.

١٠. مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

في ما يلي الحركة في المخصص المدرج في بيان المركز المالي:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٦,١١٤	٧,٣١٦	الرصيد كما في ١ يناير
١,٦٩٦	١,٥٧٢	المخصص المكون للسنة (إيضاح (أ))
(٤٩٤)	(٣٤٥)	المنافع المدفوعة خلال السنة (إيضاح (أ))
(١٢٤)	--	منافع دائنة للموظفين المستقلين (إيضاح (١١))
٧,١٩٢	٨,٥٤٣	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

(أ) إيضاح

يتضمن مخصص السنة مبلغ ٧ آلاف دولار أمريكي (٢٠٢٢: ١٢ ألف دولار أمريكي) المستحق للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ("NAMLC"). تتضمن المكافآت المدفوعة خلال السنة مبلغ ٥٢ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٢: لا شيء) يتعلق بالموظفين المعارين إلى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ("NAMLC"). تم استلام المبلغ المدفوع من مصرف قطر المركزي خلال السنة.

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١١. ذمم دائنة ومستحقات

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٦٤٩	٩٦٥	ذمم دائنة
٤,٩١٩	٥,١٩٧	مصاريف مستحقة
٢,٨٦٢	٢,٣٩٥	مساعدة حكومية مستلمة مقدماً (إيضاح ٢)
١,٣٠٢	١,٢٥٠	رسوم مستلمة مقدماً
١٢٤	--	منافع دائنة للموظفين المستقلين (إيضاح ١٠)
٤١	--	مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة
٩,٨٩٧	٩,٨٠٧	

١٢. غرامات مالية

بموجب أنظمة الخدمات المالية المتبعة في المركز، تتمتع هيئة تنظيم مركز قطر للمال بسلطة فرض غرامات مالية حيثما يترأى لها بأن الشخص (وفقاً للتعريف الوارد بتلك الأنظمة) قد خالف المتطلبات ذات الصلة المنصوص عنها في البند (١) من المادة (٨٤) من أنظمة الخدمات المالية.

فرضت هيئة التنظيم غرامات مالية ورسومياً أخرى ذات صلة على بعض الشركات والأفراد المعنيين، منها ٨٧,٤٥٣ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٢: ٧٨,٨٩٥ ألف دولار أمريكي) مستحقة السداد اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. ستعترف هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالغرامة المالية (والإيرادات ذات الصلة) كإيرادات عند معالجة المعوقات التي تحول دون ذلك، انظر الإيضاحين ٣.٣ و ١٩ (تحت عنوان "المقابل المتغير"). وفي هذا الصدد، أقرت هيئة التنظيم عدم الاعتراف بأي مبلغ خلال السنة (٢٠٢٢: لا شيء) في بيان الدخل الشامل.

١٣. المصاريف العمومية والإدارية

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٢٧٩	١٦٩	إيجار
٢,٠٤٦	٢,١٧٤	أتعاب استشارية ومهنية
٦٢	٦٢	إطفاء الموجودات غير الملموسة (إيضاح ٥)
١,٧١٩	١,٤٣٦	استهلاك حق استخدام موجودات (إيضاح ٦)
٢٢	٨٦	استهلاك أثاث ومعدات (إيضاح ٤)
٨٦٨	١,٠٤٨	مصاريف أخرى
٤,٩٩٦	٤,٩٧٥	

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
١٤. الالتزامات

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
١٧٣	٧٩٧
--	١,٢٣٠
١٧٣	٢,٠٢٧
٢,٢٧٠	٢,٦٩١
٨٧	٤٢٤
٢,٣٥٧	٣,١١٥

الالتزامات الإيجار غير القابلة للإلغاء
خلال سنة واحدة
أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات

الالتزامات خدمات غير قابلة للإلغاء
خلال سنة واحدة
أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات

١٥. الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف القدرة على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تشمل الأطراف ذات العلاقة الجهات التابعة لمركز قطر للمال والإدارات الحكومية والوزارات ذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين بإدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال والجهات التي هم مالكوها الرئيسيون. يتم اعتماد سياسات التسعير والشروط المتعلقة بالمعاملات من قبل إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

أرصدة الأطراف ذات العلاقة

أرصدة الأطراف ذات العلاقة كالتالي:

أرصدة مدينة

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
١١,٠٤٩	١٤,٢٧٥
٩٠	١٠٣
١٩٤	١٣٠
١٣٤	--
١١,٤٦٧	١٤,٥٠٨

وزارة المالية (إيضاح (أ))

مصرف قطر المركزي

هيئة قطر للأسواق المالية

مكتب رئيس الوزراء

أرصدة دائنة

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
٤١	--

هيئة مركز قطر للمال (إيضاح (١١))

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٥. الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

معاملات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

في ما يلي المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٤٢,١٥٦	٤٣,٧٢٨	اعتمادات مالية من الحكومة
٢,٠٧٣	١,٣٢٦	خدمات مقدمة من هيئة مركز قطر للمال
١,٠٥٧	٦١٥	خدمات مقدمة إلى طرف ذي علاقة
٢,٢٢٥	٢,٢١١	رواتب ومصاريف مدفوعة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة

إيضاح (أ):

تشتمل المبالغ المستحقة على وزارة المالية على مبلغ ٥,٣٤٧ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٢: ٣,٥٧٩ ألف دولار أمريكي) يتعلق بدفع الرواتب والمصاريف الأخرى المتعلقة باللجنة الوطنية (NAMLC).

مكافآت موظفي الإدارة العليا

يتمثل كبار مسؤولي الإدارة بأعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، والمدراء التنفيذيين، والمدير التنفيذي للعمليات، والمدير التنفيذي للشؤون المالية. تتضمن المكافأة لكبار المسؤولين في الإدارة المصاريف التالية:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٥,١٨٠	٦,٣٠٠	مكافآت قصيرة الأجل

١٦. إدارة المخاطر المالية

تتكون المطلوبات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال من ذمم دائنة ومصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات إيجار. يتمثل الغرض الرئيسي من هذه المطلوبات المالية في تمويل عمليات هيئة تنظيم مركز قطر للمال وتقديم الضمانات لدعم عملياتها. تشمل الموجودات المالية لهيئة التنظيم فوائد مستحقة وذمم مدينة أخرى وغرامات مالية مدينة ومبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل، وتشأ هذه الموجودات مباشرة من عمليات هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال لمخاطر السوق والائتمان والسيولة، وتقع على الإدارة المسؤولية الكاملة عن وضع إطار عمل لإدارة هذه المخاطر والإشراف على تنفيذه. تم وضع سياسات إدارة المخاطر الخاصة بهيئة تنظيم مركز قطر للمال لتحديد المخاطر التي تواجهها وتحليلها ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر ورصد المخاطر والالتزام بالحدود المنصوص عليها. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق وأنشطة هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال للمخاطر المذكورة أعلاه، ويتم إدراج إيضاحات كمية إضافية ضمن هذه البيانات المالية.

١٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية التي تؤثر على إيرادات هيئة تنظيم مركز قطر للمال أو قيمة أدواتها المالية. يتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق وفق معايير مقبولة في حين تعظيم العائدات.

مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لتقلبات أسعار الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. لا تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها التي تحمل الفوائد (الودائع لدى البنوك) حيث أن أسعار الفوائد على هذه الودائع ثابتة. لا يتأثر بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية بالتغيرات المحتملة المعقولة في معدلات الفائدة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث أن هيئة تنظيم مركز قطر للمال لا تحتفظ بموجودات مالية أو مطلوبات مالية ذات معدلات فائدة متغيرة في تاريخ التقرير.

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتم الأنشطة الرئيسية لهيئة التنظيم بالدولار الأمريكي والريال القطري، وحيث أن الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي تعتبر مخاطر العملات في أدنى حدودها.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية لهيئة التنظيم الناتجة عن عجز طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. إن تعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال لمخاطر الائتمان ينشأ عن تقصير الطرف المقابل، ويكون الحد الأقصى للتعرض مساوياً للقيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية كالتالي:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٣٨,٣٤١	٣٨,٨٥٦	أرصدة لدى البنوك تتضمن ودائع قصيرة الأجل
١١,٤٦٧	١٤,٥٠٨	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة
٣٧٧	١,٠٢٣	فوائد مستحقة
٤٩	٢٠	ذمم مدينة أخرى
٥٠,٢٣٤	٥٤,٤٠٧	

إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة لدى البنوك محدودة، حيث أن هيئة التنظيم تتعامل فقط مع بنوك وأطراف مقابلة ذات سمعة جيدة للغاية.

١٦. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

القياس والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة

بالنسبة للموجودات المالية، يتم تقدير خسارة الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة لهيئة التنظيم وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع هيئة التنظيم استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

طبقت هيئة تنظيم مركز قطر للمال النهج العام لتحديد خسائر الائتمان على الودائع لأجل. احتسبت هيئة تنظيم مركز قطر للمال أية خسائر ائتمانية متوقعة على الغرامات والذمم المدينة الأخرى بناء على منهج عام مبسط بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة، باستخدام النهج العام المبسط. تم تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة من الودائع قصيرة الأجل بمبلغ ٥ آلاف دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ٧ آلاف دولار أمريكي).

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم تمكن هيئة تنظيم مركز قطر للمال من الوفاء بالتزامات الدفع المصاحبة لمطلوباتها المالية التي يتم سدادها بتسليم نقد أو موجودات مالية أخرى عند حلول موعد استحقاقها. تحدّ هيئة تنظيم مركز قطر للمال من مخاطر السيولة لديها بالحصول على اعتمادات من الحكومة لتمويل أنشطة التشغيل والتدفقات الرأسمالية لها. إن شروط الخدمات بهيئة التنظيم توجب سداد المبالغ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم الخدمة.

يلخص الجدول أدناه استحقاقات المطلوبات المالية لهيئة التنظيم كما في ٣١ ديسمبر استناداً إلى الدفعات التعاقدية غير المخصومة:

التدفقات النقدية				٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
أكثر من سنة ولكن أقل من ٥ سنوات	أقل من سنة	التعاقدية غير المخصومة	القيمة الدفترية	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
--	٩٦٥	٩٦٥	٩٦٥	ذمم دائنة
١,٠٦٣	٨١٧	٢,٠٢٨	١,٨٨٠	مطلوبات الإيجار
١,٠٦٣	١,٧٨٢	٢,٩٩٣	٢,٨٤٥	إجمالي

التدفقات النقدية التعاقدية				٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أكثر من سنة ولكن أقل من ٥ سنوات	أقل من سنة	غير المخصومة	القيمة الدفترية	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
--	٦٤٩	٦٤٩	٦٤٩	ذمم دائنة
٥٠	١,٠٧٨	١,١٤٤	١,١٢٨	مطلوبات الإيجار
٥٠	١,٧٢٧	١,٧٩٣	١,٧٧٧	إجمالي

١٧. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية الموجودة والمطلوبات المالية. ليس لدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال أي موجودات مالية أو مطلوبات مالية تقاس بالقيمة العادلة. ولا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

١٨. الاحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال استخدام الإدارة لأحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المحققة في البيانات المالية وبعض الإفصاحات المحددة. ولكن قد يؤدي عدم دقة هذه الافتراضات إلى نتائج تتطلب إدخال تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

في ما يلي أهم الافتراضات المتعلقة بالفترات المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للشك في التقديرات في تاريخ التقرير، والتي لها تأثير كبير قد يتطلب إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة.

الأعمار الإنتاجية للأثاث والمعدات وحق استخدام الموجودات

تحدد إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال الأعمار الإنتاجية التقديرية للأثاث والمعدات لاحتمال الاستهلاك. يتم التقدير بعد أن يؤخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات والتلف أو التآكل الطبيعي. تقوم الإدارة سنوياً بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية، ويتم تعديل قسط الاستهلاك مستقبلاً في الحالات التي تعتقد فيها الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

تقوم إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحدودة لحساب الاستهلاك. يتم تحديد المبالغ التقديرية بعد النظر في الاستخدام المتوقع للموجودات غير الملموسة أو التقادم التكنولوجي. تقوم الإدارة بمراجعة الأعمار الإنتاجية سنوياً، ويتم تعديل مصروف الاستهلاك المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

تحديد مدة الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو فترات ما بعد خيارات الإنهاء) فقط في مدة الإيجار إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه سيتم تمديد عقد الإيجار (أو لم يتم إنهاؤه). لم يتم تضمين التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة في التزامات الإيجار لأنه ليس من المؤكد بشكل معقول أن عقود الإيجار سيتم تمديدتها (أو عدم إنهاؤها).

تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير جوهري في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تقع ضمن سيطرة المستأجر.

١٨. الاحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقود الإيجار - تقدير سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي

لا يمكن لهيئة تنظيم مركز قطر للمال أن تحدّد بسهولة سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار، وبالتالي فهي تستخدم سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي (IBR) لقياس مطلوبات الإيجار. إن سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي هو سعر الفائدة الذي يتعيّن على هيئة تنظيم مركز قطر للمال دفعه لاقتراض، لمدة مماثلة مع وجود ضمان مماثل، أموال لازمة للحصول على الموجودات ذي قيمة مماثلة لحق استخدام الموجودات في بيئة اقتصادية مماثلة. ولذلك يعكس سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي "المبلغ الذي يتعيّن على هيئة التنظيم دفعه"، وهو ما يتطلب ممارسة تقديرات في غياب الأسعار الملحوظة. تقوم هيئة التنظيم بتقدير سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها (مثل أسعار الفائدة السائدة بالسوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التقديرات الخاصة بالكيان.

حساب مخصّص الخسائر

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تستخدم هيئة تنظيم مركز قطر للمال معلومات استشرافية معقولة وداعمة، تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية للدوافع الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر هذه العوامل على بعضها البعض. تستخدم هيئة تنظيم مركز قطر للمال تقديرات لاحساب معدلات الخسارة.

إنّ الخسارة الناتجة عن التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقّع المقرض الحصول عليها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات والتعزيزات الائتمانية المتكاملة.

اعترفت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بمخصّص خسارة قدره ٥ آلاف دولار أمريكي (٢٠٢٢: ٧ آلاف دولار أمريكي) مقابل جميع الموجودات المالية.

المقابل المتغير

إنّ المبالغ المتعلقة بالعقوبات المالية مستمدة من إجراءات الإنفاذ التي اتخذتها هيئة تنظيم مركز قطر للمال ضد الشركات التي تشرف عليها في قضايا عدم الامتثال للقواعد والأنظمة المعمول بها (انظر إيضاح ٣.٣). يتضمّن استرداد الغرامات المالية (والإيرادات ذات الصلة) شكوكاً تتعلّق بالمبلغ (الذي يمكن استئنافه أمام محكمة تنظيم مركز قطر للمال) وتوقيت استلام الدفع، الذي قد يتضمن بناءً على الخبرة رفع دعوى قضائية قد تستغرق وقتاً طويلاً لإنهائها. تختلف العوامل المؤثرة في استرداد الغرامة المالية (والدخل المرتبط بها) لكل حالة وحلّ القيود خارج عن سيطرة هيئة تنظيم مركز قطر للمال. وفقاً لذلك، يتم الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة عند حلّ القيود.